

جمعية سفانا الرياضية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
أبها - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

جمعية سفانا الرياضية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
جدول المحتويات

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٢-١	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الأنشطة
٥	قائمة التغيرات في صافي الأصول
٦	قائمة التدفقات النقدية
٧-١٣	الإيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة /
جمعية سفانا الرياضية – جمعية أهلية (المحترمين)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية سفانا الرياضية – جمعية أهلية، مسجلة لدى المركز الوطني للقطاع غير الربحي تحت رقم (١٠٠٥٦٢٢٠٠)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقائمة الأنشطة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقا للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضا بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقا لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساسا لرأينا.

امر اخر

ان هذه القوائم هي اول قوائم مالية مدققة للجمعية.

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً لمعيار المنشآت غير الهادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة الي متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى التي اعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين واللائحة المالية للجمعية، كما أنها المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن إدارة الجمعية هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية، ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي سوي القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة (أي الإدارة) هم المسؤولون عن آلية التقرير المالي في الشركة.

مسئوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول الي تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهرى ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريفٍ جوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

مسئوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا، ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظر لن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو اغفال أو ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل الي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في ظل فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدها الإدارة.
 - التوصل الي استنتاج بشأن مدى ملائمة تطبيق الإدارة لأساس الاستمرارية، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا الي وجود عدم تأكد جوهرية، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجمعية عن الإستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام وبنية وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

التقرير المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا أن القوائم المالية للمنشأة تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعتمد من قبل المركز الوطني للقطاع الغير ربحي، والنظام الأساسي للجمعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

أسامة محمد الكندي
محاسب ومراجع قانوني
ترخيص رقم ٩٦٠
بتاريخ: ١٤٤٤/١٢/٢٣ هـ

الرياض في: ٢٠٢٦/٠٤/١٤ م
الموافق: ١٤٤٧/١٠/٢٦ هـ



جمعية سفانا الرياضية
 مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
 قائمة المركز المالي
 كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
 (كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأصول	إيضاح	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
<u>الأصول غير المتداولة</u>		
مجموع الأصول غير المتداولة		-
<u>الأصول المتداولة</u>		
مجموع الأصول المتداولة		-
إجمالي الأصول		-
<u>المطلوبات وصافي الأصول</u>		
<u>صافي الأصول</u>		
صافي الأصول الغير مقيدة		(١١١,٢٢٠)
صافي الأصول المقيدة		-
اجمالي صافي الأصول		(١١١,٢٢٠)
<u>المطلوبات غير المتداولة</u>		
مجموع المطلوبات غير المتداولة		-
<u>المطلوبات المتداولة</u>		
ارصدة دائنة اخرى	(٥)	١١١,٢٢٠
مجموع المطلوبات المتداولة		١١١,٢٢٠
إجمالي المطلوبات		١١١,٢٢٠
اجمالي المطلوبات وصافي الأصول		-

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية سفانا الرياضية
 مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
 قائمة الأنشطة
 للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
 (كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٤م	مقيدة	غير مقيدة	ايضاح
			بنود الدخل
-	-	-	إجمالي بنود الدخل واعاده التصنيف
			المصروفات و المساعدات
(٩٠,٧٧٠)	-	(٩٠,٧٧٠)	(٦) مصاريف البرامج والأنشطة
(٢٠,٤٥٠)	-	(٢٠,٤٥٠)	(٧) المصروفات العمومية والادارية
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	إجمالي المصروفات والمساعدات
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	التغير في صافي الأصول من الأنشطة المستمرة
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	إجمالي (الخسارة) الشاملة عن العام

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)

قائمة التغيرات في صافي الأصول

للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

(كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإجمالي	صافي الأصول المقيدة	صافي الأصول الغير مقيدة	
-	-	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	التغير في صافي الأصول
-	-	-	الدخل الشامل الآخر
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	إجمالي الدخل الشامل عن العام
(١١١,٢٢٠)	-	(١١١,٢٢٠)	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية سفانا الرياضية
 مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
 قائمة التدفقات النقدية
 للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
 (كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٤م	ايضاح
	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
(١١١,٢٢٠)	التغير في صافي الأصول من الأنشطة المستمرة
-	<u>التعديلات للبنود غير النقدية</u>
	مكافأة نهاية الخدمة
١١١,٢٢٠	<u>التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:</u>
	ارصدة دائنة اخرى
	<u>التغيرات في البنود الأخرى</u>
-	صافي النقد المتحصل من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
	التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:
-	صافي النقد المتحصل من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
	التدفق النقدي من أنشطة التمويل:
-	صافي النقد المتحصل من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
-	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها
-	ارصدة النقدية وما في حكمها في بداية السنة
-	أرصدة النقدية وما في حكمها - نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

١ معلومات حول المنشأة

أ - جمعية سفانا الرياضية - جمعية أهلية - مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مسجلة برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠) بتاريخ ١٨ جمادى الثاني ١٤٤٥هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

وتتمثل أهداف الجمعية طبقاً لنظامها الأساسي في ما يلي :-
نشر ثقافة التسويق الرياضي في المجتمع
المساهمة في معالجة الظواهر السلبية في المجتمع الرياضي
المساهمة في تطوير التقنيات التي تدعم منظومة الاقتصاد الرياضي
المساهمة في إنشاء مراكز رياضية متخصصة للرياضة المجتمعية
المساهمة في إنشاء أكاديميات رياضية لكرة القدم للبنين والبنات
المساهمة في إقامة الأنشطة الرياضية والتأهيل والتدريب
دعم المشاريع الريادية والتسويقية في المنظومة الرياضية
التوعية بأهمية ممارسة الأنشطة الرياضية لدى المجتمع
تطوير الفكر الرياضي بما يخدم الرياضة والمجتمع
تشغيل وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية العامة
تشجيع النمط الصحي النشط المنتظم بين فئات المجتمع
تأهيل المختصين في المجال الرياضي
تأهيل الطاقات الشبابية للعمل في مجال التسويق الرياضي
اكتشاف الموهوبين في رياضة

ب- يقع المركز الرئيسي للمنشأة في العنوان التالي:

أبها - المملكة العربية السعودية

ج- السنة المالية:

تبدأ السنة المالية في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر ، فيما عدا السنة المالية الأولى تبدأ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

١-٢ بيان الالتزام

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢-٢ أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمتطلبات والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ، اعتمد مجلس معايير المحاسبة في اجتماعه الثامن من نوفمبر ٢٠٢٣م تعديل على معيار العرض والإفصاح للمعايير الغير هادفة للربح و معيار التبرعات والساري من يناير ٢٠٢٥م و قد شجع المجلس على التطبيق المبكر وقامت المنشأة بتطبيق ذلك في بعض الإفصاحات و عرض قائمة إضافية و هي قائمة التغير في صافي الأصول، و قد انعكس ذلك في سياسة الإحتياطات وإدارة السيولة و توضيح انواع القيود على صافي الأصول ، ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن الإفصاح (٤) السياسات المحاسبية الجوهرية.

٣-٢ العملة الوظيفية و عملة العرض

أعدت القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة التاريخية وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين، ما لم يذكر خلاف ذلك ضمن الإفصاح (٤) السياسات المحاسبية الجوهرية.

٤-٢ أساس الاستمرارية

أجرت إدارة الجمعية تقييماً لقدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، ولديها قناعة أن لدى المنشأة الموارد الكافية لإستمرار اعمالها في المستقبل القريب. إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة ليس لديها أي شكوك جوهرية حول قدرة المنشأة على الاستمرارية. لذلك فإنه لا يزال يتم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣ تقديرات وافترضاات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم استخدام تقديرات وافترضاات تؤثر على مبالغ الأصول والمطلوبات، والإفصاح عن أصول والالتزامات المحتملة كما في تاريخ القوائم المالية ، وكذلك تقدير مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المالية. يتم تقييم التقديرات والافتراضات بشكل مستمر و هي مبنية على خبرة سابقة و عوامل أخرى تتضمن توقعات بالأحداث المستقبلية و التي تعتبر مناسبة للظروف. تقوم المنشأة بتقديرات وافترضاات متعلقة بالمستقبل، والتي وفقاً لتعريفها، نادراً ما تتساوى مع النتائج الفعلية.

تُعد أهم المجالات التي تتطلب إجراء تقديرات وافترضاات عند إعداد القوائم المالية: هي المحاسبة عن الحصص في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والمشاركات الزميلة، وقياس القيمة العادلة للبيئد التي تتطلب ذلك، وتقدير الأعمار الانتاجية للأصول، وتقدير إمكانية إسترداد القيمة الدفترية للأصول وتحديد فترة عقد الأيجار والمواقف الضريبية والمخصصات والتزامات المنافع لما بعد انتهاء التوظيف، وتحديد العملة الوظيفية، وكل منها مدرج ضمن السياسة المحاسبية التي تخصه ادناه.

٤ ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

تصنيف الأصول والالتزامات كمتداولة وغير متداولة

تظهر الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي الموحدة بناءً على تصنيفها الي متداولة وغير متداولة. ويعد الأصل متداولاً عندما:

- أ) يكون من المتوقع بيعه أو تحفظه أو استخدامه؛ خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة؛
 - ب) يحتفظ به بشكل رئيسي للمتاجرة؛
 - ج) يتوقع تحقق الأصل خلال اثنتي عشر شهراً بعد فترة التقرير؛
 - د) يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد؛ ما لم يكن خاضعاً لقيود على استبداله أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير.
- فيما عدا ما سبق يصنف علي أنه اصل غير متداول.

يعد الالتزام متداولاً عندما:

- أ) متوقع أن تتم تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة؛
 - ب) يحتفظ به بشكل رئيسي للمتاجرة؛
 - ج) يتوقع أن تتم تسويته خلال اثنتي عشر شهراً بعد فترة التقرير؛
 - د) ليس لدي المنشأة حق غير مشروط في تأجيل تسوية الإلتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير.
- فيما عدا ما سبق يصنف علي أنه التزام غير متداول.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل تقرير مالي تقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على إحصائية انخفاض في قيمة أصل غير مالي له عمر محدد، ويتم مراجعة الأصول غير المالية ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة على أساس سنوي، وفي حالة وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، أو عندما يكون الإختبار السنوي لقيمة الانخفاض في الأصل مطلوباً، فإنه يجري تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل حيث أنه في بعض الأحيان قد لا ينتج الأصل تدفقات نقدية بذاتها وتعرف وحدة توليد النقد على أنها أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الأصول التي تتضمن الأصل والتي تتضمن تدفقات نقدية داخلية مستقلة الي حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن الأصول الأخرى أو المجموعات الأخرى من الأصول. كما يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للاسترداد. وتعرف القيمة القابلة للاسترداد على أنها القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية ايهما أكبر. ويتم حساب القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع إما بناءً على الأسعار المعلنة لأصل مماثل في السوق النشط فإن لم تكن متاحة تكون بناءً على السعر في اتفاقية بيع ملزمة أو معاملة حديثة لأصل مطابق في معاملة بين أطراف لديهم المعرفة والرغبة في التعامل بإرادة حرة وبالرغم من ذلك قد تكون هناك تغيرات في الظروف الاقتصادية أو فترة زمنية بين تاريخ القياس وتاريخ المعاملة فعندئذ يتم تعديل السعر فإن لم تتوفر مثل تلك المعاملات يتم تقدير القيمة العادلة بناءً على نماذج التدفقات النقدية المخصومة بعد حسم الضريبة، و القيمة الإستخدامية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل باستخدام معدلات الخصم قبل الضريبة وتعكس تلك المعدلات المخاطر الخاصة بالأصل التي لم يتم تقديرها في التدفقات النقدية المستقبلية.

عقود الإيجار

تقوم المنشأة عند نشأة العقد بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار تمويلي أو تشغيلي، ويكون تمويلي إذا كان يحول ما يقارب جميع المنافع والمخاطر المتعلقة بالملكية المرتبطة بالأصل محل الإيجار ويعتمد ذلك على جوهر المعاملة وليس مضمون العقد ، وفيما عدا ذلك يصنف على أنه إيجار تشغيلي.

كمستأجر

أولاً: الإيجار التمويلي

في تاريخ بداية عقد الإيجار يتم إثبات الحقوق الخاصة باستخدام والالتزامات المتعلقة بعقد الإيجار كأصول والتزامات في قائمة المركز المالي، بملغ مساوي للقيمة العادلة للأصول محل الإيجار، أو إذا كانت أقل القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار محددة عند بداية الإيجار مضافا إليها أية تكاليف أولية مباشرة تتم إضافتها للمبلغ المثبت على أنه أصل. ويجري حساب القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار وما لم يمكن تحديده يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (المعدل الذي يستطيع المستأجر ان يقترض به لشراء أصل مماثل وفي ظروف مماثلة). ولاحقا يقاس التزام الإيجار بطريقة الفائدة الفعلية والتي ينتج عنها معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي على الالتزام ويتم تحميل الإيجارات الشريطة على أنها مصروفات في الفترة التي يتم تكبدها فيها ، وبالنسبة لأصل حق الاستخدام فغنه يتم استهلاكه بالكامل على مدي عمره الانتاجي أو مدي العقد أيهما أقصر ، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية للأصول محل العقد:

ثانياً: الإيجار التشغيلي

يتم اثبات دفعات الإيجار بموجب عقد الإيجار التشغيلي على أنها مصروف على أساس القسط الثابت على مدي العقد.

كمؤجر

أولاً: الإيجار التمويلي

يتم إثبات الأصول الأصول المؤجرة كإيجاراً تمويلياً في قائمة المركز المالي على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بملغ مساوي لصافي الإستثمار ، والذي ينتج من خصم كلاً من: الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستحقة التحصيل من قبل المؤجر ، اية قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار مع تضمين التكاليف الأولية المباشرة. ولاحقا يقاس بطريقة الفائدة الفعلية التي ينتج عنها معدل عائد دوري ثابت على رصيد صافي الإستثمار.

ثانياً: الإيجار التشغيلي

يتم اثبات دفعات الإيجار بموجب عقد الإيجار التشغيلي على أنها ايراد على أساس القسط الثابت على مدي العقد.

معاملات البيع وإعادة الأستئجار

هي معاملات ينتج عنها بيع أصل ما ومن ثم إعادة أستئجاره ويتم التفاوض عليها كحزمة واحدة عادة.

أولاً: الإيجار التمويلي

يتم فقط اثبات الدخل من متحصلات البيع في حدود المبلغ الدفترى للأصل المعدل إستئجاره ويتم تأجيل تلك الزيادة واستنفادها على مدي عقد الأيجار. ومعالجة الجزء المعدل إستئجاره على أنه مستأجر في عقد إيجار تمويلي.

ثانياً: الإيجار التشغيلي

إذا كانت المعاملة مبنية على أساس القيمة العادلة بشكل واضح ، يتم إثبات الربح أو الخسارة ضمن الدخل الشامل مباشرة، أما إذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة فيتم اثبات الربح أو الخسارة مباشرة في الدخل الشامل ما لم يتم تعويض البائع المستأجر في دفعات الإيجار المستقبلية بأقل من سعر السوق ، ويتم تأجيل واستنفاد هذه الخسارة بالتناسب على مدي الفترة التي يتوقع إستخدام الأصل خلالها، أما إذا كان سعر البيع أعلى فيتم تأجيل الزيادة عن القيمة القيمة العادلة واستنفادها على مدي الفترة التي يتوقع ساتخدام الأصل خلالها.

الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي عقد ينشأ عنه أصلاً مالياً لدى طرف والتزام مالي لدى طرف آخر. وكسياسة محاسبية اختارت المنشأة تطبيق القسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتقوم المنشأة بتأجيل أصل أو التزام مالي عندما تصبح طرفاً في شروط أو أحكام تعاقدية خاصة بالأداة. والأدوات المالية الأساس هي النقد، وأدوات الدين التي تعد عوائدها مبلغاً ثابتاً أو معدل عائد ثابت على مدى عمر الأداة أو معدل عائد متغير خلال عمر الأداة يساوي معدل فائدة مرجعي يمكن ملاحظته، كذلك الارتباطات بتسليم القروض والتي لا يمكن تسويتها بالصفائي نقداً مع مراعاة نفس الشروط التي تخص أدوات الدين. فيما دون ذلك يعد أدوات مالية أخرى

القياس

وعند الإثبات يقاس الأصل أو الإلتزام المالي، بسعر المعاملة (فيما عدا الأدوات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الريح أو الخسارة) ما لم يشكل الترتيب ترتيب تمويل، ويكون كذلك عندما يتم تأجيل الدفع بما يجاوز شروط الأعمال العادية، فعندها يتم قياس الأصل أو الإلتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة ذلك للأدوات المالية الأساس أم الأخرى تقاس بالقيمة العادلة عند الإثبات. ولاحقاً تقاس جميع أدوات الدين بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية (معدل الفائدة الحقيقي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المتوقعة على أداة الدين الي المبلغ الدفترى الأولي) فيما عدا تلك التي تصنف منها على أنها أصول أو التزامات غير متداولة يتم قياسها بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض المتوقع استلامه أو دفعه، وتقاس الارتباطات بتسليم القروض بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الهبوط، وتقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة إذا كانت متداولة في سوق عامة أو من الممكن قياس تكلفتها دون جهد أو تكلفة غير مبررين بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة وفيما عدا ذلك يقاس بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الهبوط ذلك فيما يتعلق بالأدوات المالية الأخرى فيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة باستثناء مايلي يتم إثباته ضمن الدخل الشامل الأخرى: مخاطر معدل الفائدة المتغير لإداة دين مقاسة بالتكلفة المستنفدة، مخاطر سعر الصرف الخاصة بارتباطات المنشأة أو معاملة محتملة بشكل كبير، مخاطر أسعار المنتجات الخاصة بارتباطات المنشأة والمحتملة بشكل كبير، مخاطر سعر الصرف الخاصة بصفائي الإستثمار في عملية أجنبية.

الهبوط

في نهاية كل فترة تقرير مالي تقوم المنشأة ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي الهبوط لأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة أو بالتكلفة. على سبيل المثال وجود صعوبات مالية كبيرة لدي المصدر، منح امتيازات لاسباب اقتصادية أو قانونية للمدين، احتمال دخول المدين في حالة افلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى، مؤشرات تشير الي انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الأصول المالية منذ تاريخ الإثبات الأولى لتلك الأصول، كذلك عوامل مثل البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي يعمل بها المصدر. ويتم اختبار جميع أدوات حقوق الملكية بشكل منفرد أهميتها، الأصول المالية الأخرى التي تكون مهمة بشكل فردي. ويجري قياس الهبوط لأداة مالية مقاسة بالتكلفة المستنفدة على أنها الفرق بين المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل الفائدة الحقيقي وفي حالة ما اذا كان معدل الفائدة لتلك الأداة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط قيمة هو معدل الفائدة الحقيقي الحالي المحدد بموجب العقد أما فيما يتعلق بتلك المقاسة بالتكلفة فإن خسارة الهبوط هي الفرق بين المبلغ الدفترى للأصل وأفضل تقدير للمبلغ الذي سيتم استلامه مقابل بيع الأصل بافتراض بيعه في تاريخ التقرير. يتم عكس خسارة الهبوط عندما يحدث إنخفاض في خسارة هبوط سبق إثباتها مثل التحسن في تصنيف ائتماني للمدين، ويدرج مبلغ العكس في الهبوط ضمن الربح أو الخسارة.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم إجراء مقاصة لتلك المبالغ المدرجة وكذلك عندما يكون لدى الجمعية نية لتسويتها على أساس الصافي أو بيع الموجودات لتسديد المطلوبات في أن واحد.

المنح الحكومية

تثبت المنح الحكومية كما يلي:

أ- يتم إثبات المنح التي لا تفرض على المنشأة شروطاً معينة تتعلق بالأداء المستقبلي ضمن الدخل عندما تصبح هذه المنحة مستحقة للمنشأة

ب- يتم إثبات المنح التي تفرض على المنشأة شروطاً معينة تتعلق بالأداء المستقبلي ضمن الدخل فقط عندما يتم استيفاء شروط الأداء

ج- يتم إثبات المنح التي تحصل عليها المنشأة قبل استيفاء ضوابط إثبات الإيراد على أنها التزام

و تقيس المنشأة المنح الحكومية بالقيمة العادلة للأصول المستلمة أو المستحقة.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المنشأة الإلتزام ضمنى او قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك احتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

وتقاس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون لازمة لتسوية الإلتزام في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، باستخدام معدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر ذات الصلة بالإلتزام، ويتم مراجعة المخصصات في كل تاريخ مركز مالي وتعديلها وفقاً لأفضل تقدير ، وإذا لم يعد من المحتمل أن يتطلب سداد هذا الإلتزام تدفقاً في الموارد ذات المنافع الإقتصادية، فغنه يعكس قيد المخصص.

الأصول المقيدة وغير المقيدة

تعد الأصول المقيدة جزء من أصول المنشأة وتخضع لقبود، وتلك القيدود قد تكون مرتبطة باستخدام الأصول لأغراض محددة (قبود الاستخدام) أو بتوقيف هذا الاستخدام (قبود الوقت) أو قبود مرتبطة بالاستخدام والوقت معا. وقد تكون الأصول المقيدة أصولاً متداولة أو استثمارات وأصولاً مالية أو أصول ثابتة أو أصول غير ملموسة.

تعد الأصول غير المقيدة جزء من أصول المنشأة ولا تخضع لقبود، وهي تقع تحت السيطرة الكاملة لإدارة المشأة. وقد تكون الأصول غير مقيدة أصولاً متداولة أو استثمارات وأصولاً مالية أو أصول ثابتة أو أصول غير ملموسة

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والنقد لدي البنوك والودائع والاستثمارات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل بمواعيد إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، إن وجدت وعندما تكون متاحة دون أي قيود، ولاغراض قائمة التدفقات النقدية يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والبنوك.

مزايا العاملين - مخصص تعويض نهاية الخدمة

بموجب شروط أنظمة العمل والعامل في المملكة العربية السعودية يتم قيد مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين من قبل المنشأة ويحمل المصروف على قائمة الدخل حيث يتم احتساب مبلغ الإلتزام على أساس القيمة الحالية للمكافأة المكتسبة التي تحق للموظف فيما لو ترك الموظف عمله كما في تاريخ قائمة المركز المالي، ويتم احتساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة على أساس رواتب وبدلات الموظفين الأخيرة وعدد سنوات خدمتهم المتراكمة كما هو موضح في أنظمة العمل والعامل داخل المملكة العربية السعودية. ونظرا لما سينتج عن قياس القيمة الحالية و الافتراضات الاكتوارية من جهد و تكلفة لا مبرر لهما فقد تم اهمال الافتراضات الاكتوارية من معدل الخصم و سن التقاعد و الزيادة في الرواتب والقيام بالتسوية في الفترة التي تتحملها.

سياسة التحويلات و إعادة التصنيف

عند رفع القيود المفروضة على أصل معين والتي تشمل قيود الإستخدام و الوقت و القيود المفروضة على الأصول المقيدة وأصول الأوقاف و القيود الذاتية فإن إدارة المنشأة تتحقق من عدم استمرارية تلك القيود و إكمال تنفيذ قيود المتبرع و بناءا عليه يتم التحويل بقائمة الأنشطة من تصنيفات بنود الدخل المقيدة و بنود الدخل الوظيفية الى بنود الدخل الغير مقيدة تحت مسمى تحويلات و إعادة التصنيف .

الاعتراف بالإيراد

تتمثل موارد المنشأة في رسوم العضوية و عوائد نشاطات المنشأة و الصدقات والهبات والتبرعات التي تتلقاها المنشأة من المتبرعين و العوائد الاستثمارية من أموال المنشأة وما يقرر لها من منح حكومية وما يخصص لها من إعانات لدعم البرامج. وتتبع المنشأة أساس الإستحقاق في الاعتراف بالإيراد عندما يتوافر ثلاثة شروط:
أ- أن تتمتع المنشأة بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأي شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها بتحديد كيفية استخدامه في المستقبل.
ب- أن تتوقع المنشأة الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة.
ت- أن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

الإيرادات الأخرى

يتم إدراج الإيرادات الأخرى التي تعتبر عرضية لنموذج نشاط المنشأة كإيرادات حال تحقيقها أو تكبدها. تدرج الإيرادات من ودائع مرابحة لأجل لدى البنوك على أساس العائد الفعلي (إن وجدت)، يتم إثبات إيرادات التبرعات عند تحصيلها.

التبرعات العينية

يتم الاعتراف بالتبرعات العينية بما تتلقاها المنشأة من أصول، ويتم الاحتفاظ بها على أنها مخزون بغرض إعادة بيعها، أو توزيعها على أنها إيرادات في قائمة الأنشطة. وعند إعادة بيعها أو توزيعها، يتم إدراجها على أنها تكلفة بضاعة مبيعة أو على أنها مصروفات تحت التوبيخ الملائم في قائمة الأنشطة بطريقة تعكس الغرض من توزيعها. يجب الاعتراف بما يُلتقى من أصول بغرض الاستخدام (مثل مبنى بغرض استخدامه كمقر للمنشأة) على أنه إيراد تبرعات في قائمة الأنشطة، وضمن مجموعات الأصول المناسبة في قائمة المركز المالي.

المصروفات

يتم تصنيف المصروفات على أساس وظيفي وتتبع الجمعية أساس الإستحقاق في اثبات المصروفات وتنوع المصروفات في الجمعية ويمكن توزيعها على مجموعات رئيسية:
أ- مصاريف إدارية، وهي المصروفات التي تصرف لتشغيل الجمعية.
ب- مصاريف البرامج والأنشطة، وهي مصروفات التي تتكدها الجمعية لإدارة أنشطتها.
ت- مصاريف وعوائد الأوقاف، وهي المصروفات الخاصة بالأوقاف للوصول إلى صافي العوائد التي ينبغي توزيعها على المستفيدين من الوقف.
ث- مصاريف الاستثمار، وهي المصروفات الإدارية ذات الصلة بالأقسام والوحدات المتعلقة بالاستثمار.
ج- مصاريف الحكومة، وهي المصروفات الإدارية التي تصرف على مجلس الإدارة.
ح- مصاريف جمع التبرعات، وهي المصروفات الإدارية التي تصرف لتنمية الموارد المالية للجمعية وأقسام التسويق.

المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات. يتم قيد أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية على أساس أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية الفترة ضمن قائمة الدخل.

جمعية سفانا الرياضية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥- ارصدة دائنة اخرى

تتكون ارصدة دائنة اخرى في ٣١ ديسمبر مما يلي:

مصروفات مستحقة الدفع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١١,٢٢٠

١١١,٢٢٠

جمعية سفانا الرياضية
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٥٦٢٢٠٠)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
للفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(كافة المبالغ مدرجة بالريال السعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦- مصاريف البرامج والانشطة

تتكون مصاريف البرامج والانشطة في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	
٣٣٢٧٠	برنامج نادي سفانا
٥٧٥٠٠	مصروفات تأسيس الجمعية
٩٠,٧٧٠	

٧- المصروفات العمومية والادارية

تتكون المصروفات العمومية والادارية في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٢٤م	
٤٦٠٠	أتعاب مهنية
١٥٨٥٠	رواتب وأجور ومافي حكمها
٢٠,٤٥٠	

٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

أنشطة المنشأة تعرضها الى العديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملات، القيمة العادلة والتدفقات النقدية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة). ويركز برنامج إدارة المخاطر الكلية للمنشأة على تقلبات الأسواق المالية وتسعى لتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمنشأة. وفيما يلي موجز لأهم أنواع المخاطر:

أ- مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار العملات الأجنبية. معاملات المنشأة جميعها بالريال السعودي، وبالتالي لا يتعرض نشاط المنشأة لمخاطر العملات.

ب- مخاطر سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

هي التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بتذبذب أسعار الفائدة في السوق على الوضع المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ليس للمنشأة أي مخاطر ناتجة عن سعر الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة.

ج- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته للمنشأة مما يؤدي الى تكبد الطرف الاخر لخسارة مالية ليس لدى المنشأة تركيز هام لمخاطر الائتمان، يتم ايداع النقد لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني سليم.

د- مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة منشأة ما على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الموجودات المالية بسرعة وبقيمة تقارب قيمته العادلة. تدار مخاطر السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية للوفاء بأي التزامات في المستقبل.

هـ- القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف ذات دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم وفق شروط إعتيادية. حيث انه يتم تجميع أدوات المنشأة المالية على أساس طريقة التكلفة التاريخية ويمكن أن تنشأ خلافات بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ترى الإدارة أن القيم العادلة لموجودات المنشأة المالية ومطلوباتها المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٩- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية للاصدار من قبل الإدارة بتاريخ ٢٦ شوال ١٤٤٧ هجراً، الموافق ١٤ ابريل ٢٠٢٦ ملادياً.